



Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 45 , No. 150
June 2026

© University of Mosul |
College of Administration
and Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-aaraji, Sebyan T. (2026). The Impact of Non-Performing Loans on Total Revenues and Net Profit after Tax: An Econometric Study of Iraqi Banks. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 45 (150), 192-211.

<https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63496>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

Research Paper

The Impact of Non-Performing Loans on Total Revenues and Net Profit after Tax: An Econometric Study of Iraqi Banks

Sebyan Tareq Saeed Al-aaraji 

Department of Economics, College of Administration and Economics,
University of Anbar, Anbar, Iraq.

Corresponding author: Sebyan Tareq Saeed Al-aaraji
Sebyan.tareq@uoanbar.edu.iq

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63496>

Article History: Received: 10/8/2025, Revised: 27/9/2025,
Accepted: 26/10/2025, Published: 1/6/2026.

Abstract

The Banks face a variety of complex risks, with non-performing loans (NPLs) being among the most critical due to their direct impact on both financial stability and profitability. Accordingly, the central research question of this study is: What is the impact of non-performing loans on the income statement items, namely total revenues and net profit after tax, in Iraqi banks? To address this question, the study aims to measure the effect of NPLs on these two items while controlling for net credit, deposits, and equity. The analysis employs econometric methods based on unbalanced panel data models. The study sample comprises 26 Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange during the period 2010–2024. The results of the optimal model, identified as the robust fixed effects model, reveal a significant negative impact of NPLs on both total revenues and net profit after tax. Conversely, deposits had a significant positive effect, whereas neither net credit nor equity showed a statistically significant effect. These findings underscore that NPLs represent a major challenge to the stability and profitability of banks, highlighting the need to review lending policies, adopt advanced tools for creditworthiness assessment, diversify loan portfolios toward sustainable productive sectors, and strengthen internal control mechanisms to reduce NPL accumulation and ensure the long-term sustainability of the banking sector.

Keywords:

Non-Performing loans, bank revenue, bank profitability, panel data, robust fixed effects model

ورقة بحثية
أثر القروض المتعثرة في الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة:
دراسة قياسية للمصارف العراقية

صبيان طارق سعيد الأعرجي ^{ID}

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الانبار، العراق

المؤلف المراسل: صبيان طارق سعيد الأعرجي (Sebyan.tareq@uoanbar.edu.iq)

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63496>

تاريخ المقالة: الاستلام: 2025/8/10، التعديل، التنقيح: 2025/9/27؛ القبول: 2025/10/26،
النشر: 2026/6/1

المستخلص

تواجه المصارف العديد من المخاطر المعقدة، وتُعد القروض المتعثرة من أبرزها لما لها من تأثير مباشر في استقرارها وربحيتها. وانطلاقاً من ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل: ما هو أثر القروض المتعثرة على بندي قائمة الدخل المتمثلين في الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة في المصارف العراقية؟ وللاجابة عن هذا التساؤل؛ تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القروض المتعثرة على الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة، مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الضابطة (*Control Variables*) المتمثلة بصافي الائتمان النقدي والودائع وحقوق الملكية، وذلك باستخدام منهجية القياس الاقتصادي (*Econometrics*) عبر نماذج البيانات المزدوجة غير المتوازنة (*Unbalanced Panel Data Models*). وقد شملت العينة 26 مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة من 2010 إلى 2024. أظهرت نتائج النموذج الأمثل، وهو نموذج التأثيرات الثابتة المتين (*Robust Fixed Effects Model*)، وجود تأثير سلبي ومعنوي للقروض المتعثرة على كل من الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة. في المقابل، بينت النتائج أن الودائع كان لها أثر إيجابي ومعنوي، في حين لم يثبت لصافي الائتمان النقدي وحقوق الملكية أثر معنوي يُذكر. وتؤكد هذه النتائج أن القروض المتعثرة تمثل تحدياً رئيساً لاستقرار وربحية المصارف، مما يستدعي مراجعة سياسات الإقراض، واعتماد أدوات حديثة في تقييم الجدارة الائتمانية، إلى جانب تنوع المحافظ الائتمانية نحو القطاعات الإنتاجية المستدامة، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية بما يقلل من تراكم القروض المتعثرة ويضمن استدامة القطاع المصرفي.

الكلمات الرئيسية:

القروض المتعثرة، الإيرادات المصرفية، الربحية المصرفية، البيانات المزدوجة، أنموذج التأثيرات الثابتة المتين

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.
المجلد (45)، العدد (150)،
حزيران 2026

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الأعرجي، صبيان طارق سعيد. (2026). أثر القروض المتعثرة في الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة: دراسة قياسية للمصارف العراقية. تنمية الرافدين، 45 (150)، 192-211.

<https://doi.org/10.33899/tanra.v45i150.63496>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

1. المقدمة

يُعد الائتمان النقدي من المهام الأولى وأهم الوظائف التي يقوم بها القطاع المصرفي باعتباره الوسيط المالي، حيث تقوم المصارف بوظيفة الوساطة المالية (Financial Intermediation) من خلال استلام الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي وتقديمها كقروض إلى الوحدات ذات العجز المالي وذلك للمساهمة في تنمية الاقتصاد (Akhter, 2023: 2). ويمثل قرار الإقراض أحد القرارات الجوهرية في عمل المصارف، نظراً لارتباطه المباشر بمستوى الدخل والربحية المستقبلية لها (Uddin, 2022: 218). لهذا يُعزى ازدهار المصارف في جميع أنحاء العالم وربحيتهما إلى حد كبير إلى أنشطة الإقراض التي تقوم بها (Karim et al., 2023: 100). وعلى الرغم من أن الإقراض يُعد أحد المصادر الرئيسية لأنشطة المصرفية في توليد الدخل، إلا أن هذه العملية لا تخلو من المخاطر الناشئة عن احتمال تخلف المقترضين عن السداد والتي تؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة للمصارف (Gabriel et al., 2019: 1). حيث تؤدي القروض المتعثرة إلى تقليص دخل الفوائد، والحد من فرص الاستثمار، وخلق أزمات في السيولة، مما قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالنظم المالية الشاملة والاقتصاد ككل (Uddin, 2022: 218). كما أن تفاقم هذه القروض يؤدي إلى تراجع الكفاءة المصرفية، مما يزيد من احتمالية حدوث أزمات مصرفية (Khan et al., 2020: 136). ومن هذا المنطلق، تواجه المؤسسات المصرفية حول العالم مخاطر كبيرة ناجمة عن تعثر الائتمان أو ما يُعرف بالقروض المتعثرة، إذ تنعكس آثارها بشكل مباشر على بنود قائمة الدخل، ومن ثم على أحد أهم أهداف تلك المؤسسات والمتمثل في تحقيق الربحية (Alnabulsi et al., 2023: 2). وبناءً على ما سبق تدور مشكلة الدراسة حول التساؤل الآتي:

"ما أثر القروض المتعثرة على بندي قائمة الدخل المتمثلة بالإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة في المصارف العراقية؟"

في حين تنبثق أهمية الدراسة من طبيعة عمل المصارف في الظروف الاقتصادية غير المستقرة وعدم اليقين، وهذا قد يضعها في مواجهة مباشرة مع التعثر الائتماني، الأمر الذي يتطلب دراسة نسب التعثر مع تحديد أثر القروض المتعثرة على أهم مؤشرات قائمة الدخل المتمثلة بالإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة؛ وذلك لوضع الحلول المناسبة، وتوخي الحذر عند منح التسهيلات الائتمانية.

أما فرضية الدراسة، فمفادها أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على بندي قائمة الدخل المتمثلة بالإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة.

تهدف هذه الدراسة، في إطار الإجابة عن مشكلة البحث واختبار الفرضية، إلى توظيف أساليب القياس الاقتصادي لتحديد طبيعة أثر القروض المتعثرة والمتغيرات الضابطة (صافي الائتمان، الودائع وحقوق الملكية) على كلٍّ من الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد نماذج البيانات المزودة غير المتوازنة (Unbalanced Panel Data Models) على عينة مكونة من 26 مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة من 2010 إلى 2024.

بعد هذا الطرح، حُصِّص الجزء اللاحق من المقدمة لعرض أبرز ما تناولته الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بينما عُرض في القسم الثاني الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة. أما القسم الثالث، فقد تناول جانب القياس الاقتصادي من خلال توضيح منهجية النماذج المستخدمة، ثم تقديم الإحصاءات الوصفية واختبار مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات. تلا ذلك تقدير النماذج الثلاثة الخاصة بالبيانات المزدوجة (Panel Data) وعرض نتائجها ومناقشتها، مع تحديد النموذج الأمثل بالاستناد إلى الاختبارات التشخيصية. وأخيراً، حُصِّص القسم الرابع لعرض الخاتمة والمقترحات.

2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع التعثر الائتماني أو ما يُعرف بالقروض المتعثرة في القطاع المصرفي، مع التركيز على انعكاس هذه القروض على مجموعة من المتغيرات على المستويين الكلي والجزئي. ومن أبرز هذه المتغيرات مؤشر الربحية والذي يُعد اللغز الأساسي في الاقتصاد وأهم مقومات نجاح المؤسسة المصرفية. وبناءً على ذلك، تستعرض هذه الدراسة عدداً من أبرز الدراسات السابقة ونتائجها على النحو الآتي:

أجرى (Jolevski 2017) دراسة حول أثر الائتمان المتعثر على مؤشرات الربحية في النظام المصرفي لجمهورية مقدونيا للمدة من 2007 إلى 2015، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة الائتمان المتعثر ومعدلات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، حيث بيّن تحليل الانحدار أن زيادة نسبة الائتمان المتعثر تؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف. كذلك تناولت (Soumia Lotfy 2017) أثر القروض المتعثرة على ربحية المصارف العاملة في لبنان خلال المدة 2007-2015. وتوصلت النتائج إلى أن نسبة القروض المتعثرة تُعد عاملاً مؤثراً في الربحية، إذ أظهر أنموذج الانحدار المتعدد للبيانات المزدوجة تأثيراً سلبياً على الربحية المقاسة بمعدل العائد على رأس المال. أما دراسة (Kingu et al. 2018) فإنها هدفت إلى قياس أثر القروض المتعثرة على ربحية المصارف في تنزانيا للفترة من 2007 إلى 2015 لعينة مكونة من 16 مصرف، وذلك استناداً إلى نظرية عدم تماثل المعلومات وفرضية الإدارة السيئة. توصلت نتائج الدراسة من خلال استخدام نماذج البيانات المزدوجة إلى التأثير السلبي لمتغير القروض المتعثرة على ربحية المصارف التجارية. في حين قام (Gabriel et al. 2019) بتحليل أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا للمدة من 1985 إلى 2016. وأظهرت نتائج الدراسة التأثير السلبي والمعنوي لنسبة القروض المتعثرة على مؤشر العائد على الأصول، وهذا يعني أن ارتفاع مستوى القروض المتعثرة من شأنه أن يقلل من الأداء المالي للمصارف التجارية في نيجيريا. بينما قام (Do et al. 2020) بدراسة أثر القروض المتعثرة على قدرة جني الأرباح في 15 مصرفاً في فيتنام للمدة من 2008 إلى 2017. وبعد تحليل نماذج البيانات المزدوجة واختيار الأنموذج الملائم توصلت الدراسة إلى التأثير السلبي والمعنوي لنسبة الائتمان المتعثر على ربحية المصارف، بمعنى إن زيادة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض الربحية، كما توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي والمعنوي لنسبة القروض إلى الودائع على مؤشر الربحية. في حين قام (Martiningtiyas and Nitinegeri 2020) بتحليل أثر القروض المتعثرة على ربحية 26 مصرفاً تقليدياً مدرجاً في بورصة إندونيسيا للمدة من 2009 إلى 2017، مع إدخال متغيرات ضابطة، مثل

نسبة السيولة ونسبة كفاية رأس المال والنتائج المحلي الإجمالي وحجم المصرف. وأظهرت النتائج أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي ومعنوي على الربحية، في حين كان للسيولة والنتائج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي ومعنوي، ولم يكن لكفاية رأس المال تأثير معنوي.

أما دراسة (Saleh and Abu Afifa (2020) فتناولت تأثير مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال على ربحية المصارف التجارية في السوق الناشئة في الأردن خلال المدة من 2010 إلى 2018. وباستخدام نموذج الآثار الثابتة للبيانات المزدوجة، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والربحية، إذ تبين أن القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية في الأردن. كما أوضحت النتائج أن مخاطر السيولة لها تأثير سلبي على مؤشر الربحية، في حين إن رأس المال يؤثر إيجابياً عليها. كذلك قام Çollaku and Aliu (2021) بدراسة أثر القروض المتعثرة على ربحية المصارف في كوسوفو للمدة من 2010 إلى 2019، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي أظهرت النتائج التأثير السلبي والمعنوي للقروض المتعثرة على الربحية. كما قام (Kwashie et al. (2022) بقياس أثر مخاطر الائتمان مع التركيز على القروض المتعثرة، على الأداء المالي للمصارف التجارية في غانا، إذ تم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة. واعتمدت الدراسة على البيانات المزدوجة لخمسة عشر مصرفاً تجارياً في غانا خلال المدة من 2013 إلى 2018. وأظهرت نتائج التقدير القياسي لأنموذج الأثر العشوائي أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على كلا المقياسين للأداء المالي. أيضاً قام Uddin (2022) بتحليل أثر القروض المتعثرة على الربحية مع الكفاءة التشغيلية (نسبة النفقات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي) بوصفها متغيراً وسيطاً، أجريت الدراسة على أربعة من المصارف التجارية المملوكة للدولة في بنغلاديش للمدة من 2011 إلى 2020. وتوصلت نتائج الانحدار المتعدد إلى أن القروض المتعثرة لها تأثير إيجابي غير معنوي على كفاءة التشغيل، من ناحية أخرى فإن كفاءة التشغيل لها تأثير سلبي وغير معنوي على الربحية. أما التأثير المباشر للقروض المتعثرة على الربحية فكان سلبياً ومعنوياً.

أما دراسة (Ning (2022) فتناولت تأثير القروض المتعثرة على كفاءة المصارف في القطاع المصرفي الصيني، شملت العينة خمسة مصارف من أصل ستة مصارف حكومية خلال المدة من الربع الأول 2011 إلى الربع الثالث 2021. وباستخدام نماذج البيانات المزدوجة توصلت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة في المصارف الصينية لها تأثير سلبي ومعنوي على مؤشري الإيرادات الكلية وصافي الربح. في حين قامت دراسة (Karim et al. (2023) بالتحقق من العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية المصارف في بنغلاديش، تم تحليل بيانات 25 مصرفاً للمدة من 2010 إلى 2021، وبعد استخدام نماذج البيانات المزدوجة ثبت التأثير السلبي للقروض المتعثرة على الربحية. كما استهدف (Rokhmat et al. (2023) قياس أثر الودائع والقروض المتعثرة على ربحية المصارف، وكانت عينة الدراسة 41 مصرفاً من المصارف التجارية التقليدية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال المدة من 2005 إلى 2021. وباستخدام نماذج البيانات المزدوجة غير المتوازنة (Unbalanced panel data) أظهرت النتائج التأثير السلبي والمعنوي للقروض المتعثرة على ربحية المصارف، في حين أن الودائع ذات تأثير إيجابي غير معنوي. في حين قام (Alnabulsi et al. (2023) بالتحقق من العلاقة الخطية وغير الخطية بين القروض المتعثرة وربحية المصارف، وذلك باستخدام مؤشر هامش الفائدة. استخدمت الدراسة عينة من 74 مصرفاً، تقع في

11 دولة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال المدة من 2005 إلى 2020 وذلك باستخدام نماذج البيانات المزدوجة تحديداً طريقة نظام العزوم المعممة (SGMM) لتوضيح العلاقة الخطية ونموذج العتبة ذو الانتقال السلس (PSTR) لتوضيح العلاقة غير الخطية. أظهرت النتائج في الأنموذجين الخطي وغير الخطي أن مستوى القروض المتعثرة يرتبط بشكل سلبي ومعنوي مع ربحية المصارف. أما دراسة Ogundele and Nzama (2025) فإنها تناولت آثار مخاطر الائتمان والسيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية النيجيرية، خلال المدة من عام 2012 إلى عام 2023. وأظهرت نتائج التحليل أن مخاطر الائتمان قوضت بشكل كبير الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث أدى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وسوء إدارة الائتمان إلى انخفاض الأداء المالي . وفي ضوء ما سبق، تتميز هذه الدراسة بتركيزها على القطاع المصرفي العراقي، من خلال تحليل عينة مكونة من 26 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك خلال المدة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2024. وعلى خلاف معظم الدراسات السابقة التي انصبَّ اهتمامها على مؤشرات الربحية التقليدية، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، فإن هذه الدراسة تتناول أثر القروض المتعثرة على قائمة الدخل، من خلال التركيز على مؤشرين ماليين أساسيين؛ الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة. ويمنح هذا التوجه البحثي الدراسة قيمة مضافة من حيث منهجية التحليل وعمق المعالجة، فضلاً عن إسهامها في سد فجوة بحثية تتعلق بارتباط القروض النقدية المتعثرة بالمؤشرات المباشرة للأداء المالي في المصارف العراقية.

3. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

3.1 القروض المتعثرة (Non-performing Loans - NPL)

يُشير مصطلح القروض المتعثرة إلى الأموال المقرضة التي يتخلف المدين عن سدادها وفقاً للمدفوعات المجدولة لمدة لا تقل عن 90 يوماً (Monokroussos & Gortsos, 2017). أيضاً يُمكن تعريفه بالقروض التي حصل عليها العميل من المصرف، ولم يتمكن من سدادها في مواعيد استحقاقها، وتعد القروض المتعثرة من أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان، إذ تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ودخل المصرف، كما تعكس احتمالية التعرض للخسارة (Erdas & Ezanoglu, 2022). كما أشار صندوق النقد الدولي إلى القروض المتعثرة (NPLs) بالقروض التي تأخر سداد مدفوعات الفائدة أو أصل القرض لمدة 90 يوماً أو أكثر؛ أو تمت رسلة مدفوعات الفائدة المتأخرة عن التسديد أو تأخرت بموجب اتفاقية؛ أو وجود دليل على إعادة تصنيف القرض على أنه غير فعال حتى في حالة عدم وجود دفعة متأخرة عن موعد استحقاقها لمدة 90 يوماً، مثلاً عندما يُعلن المدين الإفلاس (IMF, 2019).

تُعد القروض المصدر الرئيس للإيرادات المصرفية، لكنها في الوقت ذاته تحمل أعلى درجات المخاطر، ويمكن أن تكون المصدر الأساسي لخسائر المصارف. إن ظهور مخاطر الائتمان، التي تتمثل في استحالة سداد القروض كلياً أو جزئياً من قبل المقترضين وفقاً للشروط المتفق عليها في العقد، يعني تكبد المصرف خسارة مالية. كما أن زيادة نسبة الائتمان المتعثر قد تؤدي إلى تقليص الإيرادات المالية، فضلاً عن تآكل رأس المال وزيادة المخاطر التي يواجهها المصرف (Jolevski, 2017: 5-6).

تُعزى أسباب القروض المتعثرة غالباً إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ما يُعرف بالانتقاء المعاكس (Adverse Selection)، وهي مشكلة تنشأ قبل إتمام المعاملة نتيجة عدم تماثل المعلومات بين المصرف والمقترض. هذه المشكلة تُفضي إلى زيادة المخاطر الائتمانية عبر استهداف شريحة من العملاء يُحتمل أن يحققوا نتائج سلبية أو عكسية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة يُفضل المقترضين المتعلقون عدم الاقتراض في مثل هذه الظروف، في المقابل يكون المقترضون الذين يتبنون مشاريع استثمارية عالية المخاطر أكثر استعداداً لدفع معدلات فائدة مرتفعة، وغالباً ما يواجهون مشاكل في سداد القروض. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدهور جودة المقترضين (Mishkin, 1999). وتزيد المصارف التجارية من هامش الفائدة إلى الحد الأقصى من خلال فرض فوائد مرتفعة على المقترضين وتقديم فوائد أقل للمودعين، وتُعرف هذه الاستراتيجية باسم "استراتيجية الإقراض العدوانية"، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى مخاطر ائتمانية وارتفاع القروض المتعثرة (Do et al., 373). كذلك فسرت نظرية المخاطر الأخلاقية (Moral hazard) القروض المتعثرة بأنها نتيجة عدم تماثل المعلومات بعد حدوث التعامل، بحيث ينخرط المقترض في أنشطة غير مرغوبة من وجهة نظر المقرض، أي ذات مخاطر عالية تجعله أقل احتمالاً في تسديد القرض (Mishkin, 2015). بمعنى أن عميل المصرف يقدم معلومات مضللة بشأن بياناته المالية أو قدرته الائتمانية، أو لديه حافز خفي لاتخاذ مخاطر غير معتادة في محاولة لكسب الربح قبل تسوية العقد (Gabriel et al., 2019).

أيضاً تنشأ القروض المتعثرة نتيجة انخفاض معدل التضخم أقل من المتوقع، بحيث يؤدي هذا الانخفاض المفاجئ إلى انخفاض القيمة الصافية للشركة أو المقرض، ومن ثم ارتفاع القيمة الحقيقية للالتزامات المقترضين وزيادة عبء الديون، ومن ثم تخلف المقترضين وعدم قدرتهم على السداد (Mishkin, 2000: 7-8). كما تُعتبر الميزانية العمومية للمصارف هي الأكثر عرضة لصدمة الاقتصاد الكلي التي تؤثر على العمليات المصرفية الشاملة وبالتأكيد على نمط الإقراض واستعادة القروض الممنوحة للمقترضين (Radivojevic & Jovovic, 2017: 312).

كما سبق، يُمكن أن تؤثر النسب المرتفعة للقروض المتعثرة في الميزانية العمومية للمصارف سلباً على سلامة النظام المصرفي وقدرته على إقراض الاقتصاد الحقيقي من خلال ثلاث قنوات رئيسية: (Huljak et al., 2022)

- ارتفاع القروض المتعثرة تقلل من أرباح المصارف، ويحدث ذلك لأنهم يحتاجون إلى مخصصات أعلى، وانخفاض دخل الفائدة، وتوليد نفقات أعلى مرتبطة بمراقبتها وإدارتها تؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل.
- تتميز القروض المتعثرة بأوزان مخاطر أعلى، مما يؤدي إلى زيادة احتياجات رأس المال، وللحفاظ على كفاية رأس المال أو تعزيزها، قد تقوم المصارف بالتخلص من الديون، مما يؤدي إلى انكماش في عرض الائتمان.
- أخيراً، يمكن أن تؤدي إدارة الأسهم الكبيرة المتعثرة إلى تحويل الموارد الإدارية المهمة بعيداً عن الأنشطة الأساسية والأكثر ربحية.

3.2 قائمة الدخل (Income statement)

لسنوات طويلة شكّلت الربحية أولوية أساسية في النشاط المصرفي، وما زالت حتى الوقت الحاضر تحظى باهتمام واسع من الباحثين والخبراء. وقد أسفر ذلك عن تراكم أدبيات ودراسات عديدة تناولت أهمية إدارة الموارد في

تحديد مستوى الربحية. ويُعرّف الربح عادةً بأنه الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف خلال مدة زمنية محددة. غير أن هذا التعريف الموجز، على الرغم من شيعه، يواجه انتقاداً لكونه لا يوضح الآليات التي تتحقق من خلالها الأرباح فعلياً. وبصورة عامة، تُفهم الربحية على أنها الفائض أو المتبقي بعد طرح التكاليف من الإيرادات، إلا أن المفهوم يبقى محل نقاش مستمر فيما يتعلق بدلالات المصطلحات المكونة له، مثل السعر، التكاليف والمصروفات. ومن ثم يُعد الربح في جوهره المبلغ النهائي المتبقي والمثبت في قائمة الدخل (Do et al., 2020). حيث يُعرّف الأخير بأنه تقرير مالي يعرض الربح والخسارة خلال مدة زمنية محددة، ويمكن إعداد قائمة الدخل شهرياً، أو بصفة دورية ربع سنوية أو كل عام حسب احتياجات الإدارة العليا والإدارة المالية (Golin & Delhaise, 2013). تعرض قائمة الدخل معلومات عن الأداء المالي للمصرف، حيث يوضح مقدار الإيرادات التشغيلية والإيرادات الأخرى التي حققها المصرف خلال مدة ما والمصروفات التي تكبدها لتوليد تلك الإيرادات (CFA Institute, 2022).

وتكون قائمة الدخل من خطوة واحدة (The Single-Step Income Statement) أو متعددة الخطوات (Multiple-Step Income Statement)، حيث تشمل القائمة المكونة من خطوة واحدة جميع بنود الإيرادات معاً، ثم تخصم جميع فئات المصروفات للوصول إلى صافي الدخل. ولأغراض التحليل يتطلب استخدام التنسيق متعدد الخطوات؛ لأنه يُوضّح العناصر الموجودة في بيان الدخل، بما في ذلك مبالغ الأرباح التشغيلية، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من تقييم أداء المصرف (Fraser & Ormiston, 2023). وتتقسم قائمة الدخل متعددة الخطوات إلى جزئين رئيسيين؛ قسم التشغيل والأقسام غير التشغيلية، يحتوي قسم التشغيل على معلومات حول الإيرادات والمصروفات الخاصة بالأنشطة المصرفية الرئيسية، أما القسم غير التشغيلي والذي يُسمى عادةً "الإيرادات والمصروفات الأخرى" فإنه يحتوي على تلك الإيرادات والمصروفات التي لا يتم اكتسابها مباشرةً من خلال الأنشطة المصرفية (Lessambo, 2022). ويتم تحليل قائمة الدخل في المصارف من أجل معرفة الأداء المصرفي، إذ يتم من خلالها وصف مصادر الدخل والمصروفات التي تؤثر على ربحية المصرف، ليتم استعراض صافي الربح أو الخسارة بعد الضريبة في نهاية القائمة، وهو الرقم الذي يخبرنا بشكل مباشر عن مدى جودة أداء المصرف؛ لأنه المبلغ المتاح للمصرف للاحتفاظ به بوصفه أرباحاً محتجزة أو دفعه بوصفه أرباحاً لحملة الأسهم (Mishkin, 2004).

4. القياس الاقتصادي في تحليل متغيرات الدراسة

4.1. المنهجية

استخدمت الدراسة منهج القياس الاقتصادي لاختبار الفرضية وذلك بالاعتماد على نماذج البيانات المزدوجة لعينة شملت 26 مصرفاً عراقياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية (التجاري العراقي، الأهلي العراقي، المنصور للاستثمار، الخليج التجاري، الوطني الاسلامي، سومر التجاري، المتحد للاستثمار، آشور الدولي للاستثمار، العراقي الاسلامي، بغداد، كوردستان الدولي الاسلامي، بابل، الموصل للتنمية والاستثمار، الائتمان العراقي، الاستثمار العراقي، الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل، ايلاف الإسلامي، التنمية الدولي للاستثمار والتمويل، عبر العراق

للاستثمار، جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي، الشمال للتمويل والاستثمار، العطاء الإسلامي، الاتحاد العراقي، الاقتصاد للاستثمار والتمويل، دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار) للمدة من 2010 إلى 2024. تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية، ونظراً لعدم توفر بعض المشاهدات لبعض المصارف، كانت العينة غير متوازنة (Al-Aaraji, 2024: 396)، كما أن البُعد المقطعي (المصارف) أكبر من البُعد الزمني (السنوات). لذا، تُسمى العينة بالبيانات المزدوجة غير المتوازنة الجزئية (Micro Unbalanced Panel Data) (Biørn, 2016: 1-2).

تضمنت الدراسة 6 متغيرات؛ اثنان منها متغيرات تابعة، وهما الإيرادات المصرفية الكلية (Revenue) والربح بعد الضريبة (Profit)، ومتغير مستقل، وهو القروض المتعثرة (NPL)، وثلاثة متغيرات ضابطة (Control Variables) وهي صافي الائتمان النقدي (Net-credit)، الودائع (Deposits) وحقوق الملكية (Equity). بناءً على ذلك، ستكون معادلات النماذج المقَدَّرة على النحو الآتي:

$$Revenue_{it} = \alpha + \beta_1 NPL_{it} + \beta_2 Net. credit_{it} + \beta_3 Deposits_{it} + \beta_4 Equity + \varepsilon_{it}$$

$$Profit_{it} = \alpha + \beta_1 NPL_{it} + \beta_2 Net. credit_{it} + \beta_3 Deposits_{it} + \beta_4 Equity + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

Profit, Revenue المتغيرات التابعة مقاسة بملايين الدنانير العراقية.

NPL, Net-credit, Deposits, Equity المتغيرات التفسيرية مقاسة بملايين الدنانير العراقية.

$\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ معاملات النماذج المقَدَّرة.

i تمثل مصارف العينة و t تمثل الفترة الزمنية. و ε_{it} مصطلح الخطأ العشوائي.

4.2. الإحصاءات الوصفية

يستعرض هذا القسم الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة كما هو موضح في جدول (1). وتشير النتائج إلى أن إجمالي المشاهدات بلغ 349 مشاهدة تم توزيعها على 26 مصرفاً للمدة من 2010 إلى 2024. كما يُوضح الجدول أن الانحراف المعياري لجميع المتغيرات باستثناء حقوق الملكية (Equity) يفوق الوسط الحسابي، مما يعني أن المتغيرات شهدت تقلبات كبيرة خلال مدة الدراسة، وهو ما يتجلى في التباين الكبير بين قيم الحد الأدنى والحد الأعلى للمتغيرات في مصارف العينة.

الجدول (1). الإحصاءات الوصفية

Variables	Obs.	Mean	Std. dev.	Min	Max
Revenue	349	38218.4	49853.87	488.307	513589.4
Profit	349	11708.83	28716.28	-125343.2	306832.4
NPL	349	32049.12	41796.58	0	205535.3
Net-credit	349	159681.8	176930.5	359.6561	1781307
Deposits	349	318054.7	376391.3	15784.18	2926569
Equity	349	261408.4	112216.7	-56206.28	807027.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

4.3. التعدد الخطي

تحدث مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) عندما يرتبط أحد المتغيرات المستقلة بواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى، مما يؤدي إلى تقليل قدرة الأنموذج على التنبؤ بالمتغير التابع. وللكشف عن هذه المشكلة يمكن استخدام مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Coefficient Matrix) بين أي اثنين من المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى عامل تضخم التباين (Variances Inflation Factor). تظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تتجاوز قيمة الارتباط بين متغيرين مستقلين 0.8، أو عندما يكون عامل تضخم التباين 10 فأكثر (Gujarati & Porter, 2009: 320). ويمكن استعراض نتائج الاختبارين في جدول (2) أدناه، والذي يظهر عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة.

الجدول (2). اختبار الارتباط والتعدد الخطي للمتغيرات التفسيرية

Variables	Correlation coefficient matrix				Variances Inflation Factor (VIF)	
	NPL	Net-credit	Deposits	Equity	VIF = 1/1-R ²	Tolerance = 1/VIF
NPL	1.0000				1.03	0.966810
Net-credit	0.1343	1.0000			1.42	0.702826
Deposits	0.1407	0.5419	1.0000		1.64	0.608930
Equity	0.1435	0.2264	0.4251	1.0000	1.23	0.812044

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

4.4. تقدير نماذج البيانات المزدوجة والاختبارات التشخيصية

يتناول هذا القسم تقدير النماذج الثلاثة للبيانات المزدوجة، وهي الأنموذج التجميعي (Pooled model)، وأنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effects model) وأنموذج التأثيرات العشوائية (Random effects model) وذلك باستخدام برمجية Stata 17، بعد ذلك، تم إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج وذلك لاختيار الأنموذج المناسب للدراسة، تلاها إجراء الاختبارات التشخيصية للتحقق من خلو الأنموذج من أي مشاكل قياسية، وذلك لضمان دقة النتائج والتوصل إلى الحلول المناسبة في حال وجود أي مشكلة. ويمكن عرض نتائج تقدير النماذج الثلاثة لمعادلات الإيرادات (Revenue) والربح (Profit) في الجداول (3) و(4) و(5).

الجدول (3). أنموذج الانحدار التجميعي

Variables	Revenue Equation			Profit Equation		
	Coefficient	Std. err.	Prob.	Coefficient	Std. err.	Prob.
NPL	-0.0904	0.0333	0.007	-0.0766	0.0248	0.002
Net-credit	0.0610	0.0092	0.000	0.0132	0.0069	0.057
Deposits	0.0900	0.0047	0.000	0.0491	0.0035	0.000

Equity	0.0485	0.0136	0.000	0.0355	0.0101	0.001
_cons	-9965.1	3607.1	0.006	-12840.66	2690.42	0.000
Number of obs.	349			349		
F (4, 344) (Prob.)	244.20 (0.0000)			110.93 (0.0000)		
R-squared	0.7396			0.5633		
Adj. R-squared	0.7365			0.5582		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

الجدول (4). أنموذج التأثيرات الثابتة

Variables	Revenue Equation			Profit Equation		
	Coefficient	Std. err.	Prob.	Coefficient	Std. err.	Prob.
NPL	-0.1444	0.0423	0.001	-0.0868	0.0321	0.007
Net-credit	0.0461	0.0128	0.000	-0.0060	0.0098	0.539
Deposits	0.1070	0.0069	0.000	0.0658	0.0053	0.000
Equity	0.0655	0.0171	0.000	0.0452	0.0129	0.001
_cons	-15671.98	4057.3	0.000	-17287.62	3076.59	0.000
Number of obs.	349			349		
Number of groups	26			26		
Obs. per group min.	10			10		
Obs. per group max.	15			15		
F(4,319) (Prob.)	208.65 (0.0000)			101.39 (0.0000)		
R-squared: Within	0.7235			0.5597		
R-squared: Between	0.8466			0.7498		
R-squared: Overall	0.7344			0.5546		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

الجدول (5). أنموذج التأثيرات العشوائية

Variables	Revenue Equation			Profit Equation		
	Coefficient	Std. err.	Prob.	Coefficient	Std. err.	Prob.
NPL	-0.1120	0.0357	0.002	-0.0821	0.0262	0.002
Net-credit	0.0580	0.0102	0.000	0.0108	0.0074	0.146
Deposits	0.0949	0.0053	0.000	0.0518	0.0038	0.000
Equity	0.0531	0.0145	0.000	0.0378	0.0106	0.000
_cons	-11537.87	3897.36	0.003	-13781.17	2839.3	0.000
Number of obs.	349			349		
Number of groups	26			26		
Obs. per group min.	10			10		
Obs. per group max.	15			15		
Wald chi2(3) (Prob.)	928.18 (0.0000)			432.42 (0.0000)		
R-squared: Within	0.7216			0.5549		
R-squared: Between	0.8592			0.7633		
R-squared: Overall	0.7391			0.5630		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

بعد تقدير النماذج الثلاثة للمعادلتين (Revenue) و (Profit) وعرض النتائج في الجداول المذكورة سابقاً، تم الاعتماد على اختبار فيشر (Fisher test) للمفاضلة بين الأنموذج التجميعي وأنموذج الآثار الثابتة. وتبين من جدول (6) أن القيمة الاحتمالية للاختبار في المعادلتين (Revenue) و (Profit) أقل من 5%، مما يُشير إلى أن أنموذج الآثار الثابتة هو الأفضل. بعد ذلك، تم إجراء الاختبار (Breusch and Pagan) وذلك للمفاضلة بين الأنموذج التجميعي وأنموذج الآثار العشوائية. وأظهرت نتائج جدول (6) أن القيمة الاحتمالية للاختبار في المعادلتين (Revenue) و (Profit) أقل من 5%، مما يدل على أن أنموذج الآثار العشوائية هو الأفضل. وأخيراً، لإجراء المفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، تم استخدام الاختبار (Hausman)، إذ أوضح جدول (6) أن القيمة الاحتمالية للاختبار في الأنموذجين (Revenue) و (Profit) أقل من 5%، مما يعزز من اختيار أنموذج الآثار الثابتة بأنه الأنموذج الأفضل.

الجدول (6). اختبارات المفاضلة بين النماذج (التجميعي، الثابت، العشوائي)

Revenue Equation				
Test Name	Trade-off between.	Test value	P-value	Decision
Fisher- F-test	Pooled and Fixed	2.93	0.0000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled and Random	17.68	0.0000	Random
Hausman	Fixed and Random	26.63	0.0000	Fixed
Profit Equation				
Fisher- F-test	Pooled and Fixed	2.42	0.0002	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled and Random	5.40	0.0101	Random
Hausman	Fixed and Random	27.32	0.0000	Fixed

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج المقترنة واختيار الأنموذج المناسب (أنموذج التأثيرات الثابتة)، تم إجراء الاختبارات التشخيصية لتحديد المشاكل القياسية (Econometrics problem) في الأنموذج ووضع الحلول المناسبة لها. حيث يُظهر جدول (7) نتائج اختبار (Wooldridge test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين قيمّ البواقي، وتبين أن القيمة الاحتمالية للاختبار في الأنموذجين (Revenue) و (Profit) بلغت (0.0004) و (0.0006) على التوالي مما يُشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما يُظهر جدول (7) أيضاً نتائج اختبار (Modified Wald test) للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية في الأنموذجين (0.0000)، مما يُشير إلى وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين. أما فيما يتعلق باختبار (Pesaran (2004) الذي يهدف إلى فحص استقلالية المقاطع العرضية بين بيانات الأنموذج، فقد أظهرت النتائج في جدول (7) أن القيمة الاحتمالية في الأنموذجين بلغت (0.0000)، مما يعني رفض فرضية عدم لاستقلالية المقاطع العرضية، وبالتالي قبول الفرضية البديلة بوجود الاعتماد المقطعي (Cross-sectional dependence) بين البيانات، أي وجود ترابط بين الوحدات المقطعية.

الجدول (7). الاختبارات التشخيصية لأنموذج التأثيرات الثابتة

Test Name	Revenue Equation		Profit Equation	
	Test value	P-value	Test value	P-value

Wooldridge test for Autocorrelation	16.312	0.0004	15.243	0.0006
Modified Wald test for Heteroskedasticity	1030.95	0.0000	9541.78	0.0000
Pesaran's test of Cross-Sectional Independence	9.133	0.0000	9.961	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

مما سبق، وبعد التحقق من وجود مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين (Heteroskedasticity)، فإن صيغ التباين المعيارية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي وثبات تجانس التباين (Homoskedasticity) ستكون غير مناسبة في التقدير، ويمكن أن يؤدي استخدامها إلى استدلال زائف (Pesaran, 2015: 653-654). لذلك، لا بد من تصحيح المشاكل المتعلقة بالخطأ العشوائي، إذ إن تجاهلها يؤدي إلى أخطاء معيارية مضللة. ويمكن معالجة هذه المشاكل من خلال استخدام الأخطاء المعيارية المتينة للمجموعات (Cluster Robust Standard Errors (CRSE))، حيث تضمن قوة الاستدلال رغم عدم تأثيرها على دقة المقدر نفسه (Verbeek, 2021: 50-51). وهذه الطريقة تتوافق مع طبيعة البيانات المزدوجة (Panel data) عندما يكون البعد المقطعي (N) أكبر من البعد الزمني (T) (Stock & Watson, 2020: 494). يُمكن عرض نتائج التقدير المتين (Robust Estimation) بعد معالجة المشاكل لمعادلتي الإيرادات (Revenue) والأرباح (Profit) في حالة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية كما في الجداول (8) و(9).

الجدول (8). أنموذج التأثيرات الثابتة المتين

Std. err. adjusted for 26 clusters in Banks						
Variables	Revenue Equation			Profit Equation		
	Coefficient	Robust Std. err.	Prob.	Coefficient	Robust Std. err.	Prob.
NPL	-0.1444	0.0483	0.006	-0.0868	0.0341	0.018
Net-credit	0.0461	0.0497	0.362	-0.0060	0.0383	0.877
Deposits	0.1070	0.0253	0.000	0.0658	0.0206	0.004
Equity	0.0655	0.0415	0.128	0.0452	0.0295	0.139
_cons	-15671.98	11403.06	0.182	-17287.62	7829.64	0.037
Number of obs.	349			349		
Number of groups	26			26		
Obs. per group min.	10			10		
Obs. per group max.	15			15		
F (4,25) (Prob.)	63.22 (0.0000)			22.86 (0.0000)		
R-squared: Within	0.7235			0.5597		
R-squared: Between	0.8466			0.7498		
R-squared: Overall	0.7344			0.5546		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

الجدول (9). أنموذج التأثيرات العشوائية المتين

Std. err. adjusted for 26 clusters in Banks						
Variables	Revenue Equation			Profit Equation		
	Coefficient	Robust	Prob.	Coefficient	Robust	Prob.

		Std. err.			Std. err.	
NPL	-0.1120	0.0336	0.001	-0.0821	0.0323	0.011
Net-credit	0.0580	0.0350	0.098	0.0107	0.0231	0.641
Deposits	0.0949	0.0154	0.000	0.0518	0.0104	0.000
Equity	0.0532	0.0339	0.117	0.0378	0.0263	0.151
_cons	-11537.87	9737.97	0.236	-13781.2	6713.2	0.040
Number of obs.	349			349		
Number of groups	26			26		
Obs. per group min.	10			10		
Obs. per group max.	15			15		
Wald chi2(4) (Prob.)	122.50 (0.0000)			61.28 (0.0000)		
R-squared: Within	0.7216			0.5549		
R-squared: Between	0.8592			0.7633		
R-squared: Overall	0.7391			0.5630		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

بعد تصحيح المشاكل، يتعين إجراء المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية في الجدولين (8) و(9) باستخدام اختبار (Sargan-Hansen)، وذلك لعدم صلاحية اختبار (Hausman) في حال استخدام الأخطاء المعيارية المتينة للمجموعات (Cluster Robust Standard Errors). وكما هو موضح في جدول (10)، تشير نتائج اختبار المفاضلة بين الأنموذجين استناداً إلى القيمة الاحتمالية، إلى رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن أنموذج التأثيرات الثابتة المتين (Robust Fixed Effects Model) هو الأفضل.

الجدول (10). اختبار المفاضلة بين أنموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية المتين

Test of Overidentifying restrictions: Fixed vs Random effects Cross-section time-series model: xtreg re robust cluster (Banks)					
Revenue Equation		Decision	Profit Equation		Decision
Sargan-Hansen statistic	P-value		Sargan-Hansen Statistic	P-value	
32.078	0.0000	Fixed effects	28.767	0.0000	Fixed effects

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Stata 17.

4.5 مناقشة نتائج أنموذج التأثيرات الثابتة المتين

بعد إجراء المفاضلة واختيار أنموذج التأثيرات الثابتة المتين (Robust Fixed effects model) للمعادلتين (Revenue) و(Profit) في جدول (8)، سيُعمد هذا الأنموذج بوصفه أساساً لتحليل النتائج واختبار فرضية الدراسة. أظهرت نتائج التقدير أن القروض المتعثرة (NPL) تؤثر سلباً على الإيرادات المصرفية (Revenue)

بمقدار 0.144 عند مستوى معنوية 1%، كما يؤثر سلباً على الربح بعد الضريبة (Profit) بمقدار 0.086 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن زيادة القروض المتعثرة بمقدار مليون دينار عراقي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المصرفية والأرباح بمقدار 144 ألف دينار و 86 ألف دينار على التوالي. تتوافق هذه النتيجة مع فرضية الدراسة ومع نتائج الدراسات السابقة، والتي يُمكن تفسيرها بعدم قدرة المصارف على استرداد الأموال المقترضة وفوائدها من المدينين في الوقت المحدد، مما يؤثر سلباً على بندي قائمة الدخل المتمثلة بالإيرادات الكلية والربح بعد الضريبة من خلال انخفاض الإيرادات وصافي الربح. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة (Control Variables)، فقد بينت نتائج التقدير من خلال القيم الاحتمالية أن كلاً من صافي الائتمان النقدي (Net-credit) وحقوق الملكية (Equity) لم يظهر لهما أثر معنوي في معادلتَي الإيرادات والربح. ويمكن تفسير ذلك بخصوصية هيكل القطاع المصرفي العراقي، الذي لا يعتمد بدرجة رئيسة على توظيف رأس المال أو التوسع في الائتمان كقناة أساسية لتوليد الإيرادات والأرباح، بل يرتكز بدرجة أكبر على مصادر بديلة غير تشغيلية مثل عوائد نافذة بيع العملة الأجنبية والعمولات المصرفية. فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع نسب التعثر في القروض يجعل من توسع الائتمان عاملاً غير منتج في كثير من الحالات، حيث يقترن بزيادة المخصصات والخسائر الائتمانية، مما يضعف أثره الصافي على الإيرادات وصافي الربح. أما حقوق الملكية، فهي غالباً ما تُوجّه نحو تلبية المتطلبات التنظيمية والرقابية المفروضة من البنك المركزي أكثر من كونها أداة مباشرة لتحقيق العائد، وهو ما يفسر غياب دلالتها الإحصائية في النموذج. أما بالنسبة لمتغير الودائع (Deposits)، فإنه يؤثر إيجاباً على الإيرادات المصرفية بمقدار 0.107 عند مستوى معنوية 1%، كما يؤثر إيجاباً على الربح بعد الضريبة بمقدار 0.065 عند مستوى المعنوية نفسه. وهذا يعني أن زيادة الودائع لدى المصارف بمقدار مليون دينار عراقي تؤدي إلى زيادة الإيرادات المصرفية وإجمالي الأرباح بمقدار 107 ألف دينار و 65 ألف دينار على التوالي، ويعكس ذلك نجاح المصارف في إدارة الودائع وتحقيق الأرباح. يُوضح جدول (8) أيضاً نتيجة اختبار F في المعادلتين عند مستوى معنوية 1%، إذ أثبتت النتيجة إلى قوة ومعنوية التقدير في المعادلتين. كما يُبين جدول (8) معامل التحديد (Within) في المعادلتين والذي يُفسر نسبة التغير في المتغير التابع الناتج عن المتغيرات التفسيرية، حيث بلغت في معادلة الإيرادات 72%، وفي معادلة الربح 55%.

5. الخاتمة والمقترحات

5.1. الخاتمة

استخدمت الدراسة القياس الاقتصادي لتحليل تأثير القروض المتعثرة بوصفها متغيراً مستقلاً على بندي قائمة الدخل المتمثلة بإجمالي الإيرادات والربح بعد الضريبة بوصفها متغيرات تابعة لعينة من المصارف العراقية تضم 26 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 إلى 2024، كما تم استخدام الودائع وصافي الائتمان النقدي وحقوق الملكية بوصفها متغيرات ضابطة. وبعد تقدير نماذج البيانات المزدوجة (Panel data) واستخدام الاختبارات التشخيصية لتحديد مشاكل القياس الاقتصادي والمفاضلة بين النماذج أظهرت الأدلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة المتين (Robust Fixed effects model) هو الأنسب، وبناءً عليه تم قبول فرضية الدراسة. حيث أظهرت النتائج التأثير السلبي والمعنوي لمتغير القروض المتعثرة على متغيرات قائمة الدخل، وهذا

يعني أن زيادة القروض المتعثرة لدى المصارف العراقية تؤدي إلى تراجع الإيرادات المصرفية ومن ثم الأرباح، وبالتالي تؤثر سلباً على قائمة الدخل، ويُعزى ذلك إلى أن القروض المتعثرة تقلل من دخل الفوائد، الأمر الذي يفضي إلى تآكل الأرباح الحالية وقاعدة رأس المال نتيجة زيادة مخصصات القروض المتعثرة. وفي المقابل أظهرت النتائج انعدام الأثر المعنوي لصافي الائتمان النقدي وحقوق الملكية على الإيرادات وصافي الربح، وهو ما يشير إلى أن زيادة الائتمان قد تقترن بارتفاع نسب التعثر، مما يؤدي بدوره إلى تآكل رأس المال دون تحقيق أي أثر إيجابي على متغيرات الإيرادات الكلية وصافي الربح بعد الضريبة. كما توصلت نتائج التقدير إلى التأثير الإيجابي للودائع على المتغيرات التابعة، مما يعكس قدرة المصارف العراقية على إدارة الودائع وتحويلها إلى إيرادات وأرباح.

5.2. المقترحات

تسهم نتائج الدراسة على تقديم المقترحات والتوصيات الأساسية لمديري المصارف بشأن اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة عند منح الائتمان للعملاء، إذ تساعد في تقليل احتمالية التعثر أو الحد من آثاره في حال حدوثه، ويمكن تلخيص أبرز هذه المقترحات على النحو الآتي:

أولاً: اعتماد تقنيات تحليل متقدمة لتقييم الجدارة الائتمانية، مثل نماذج التنبؤ الإحصائية وخوارزميات Machine Learning للتنبؤ بمستوى المخاطر قبل منح الائتمان، بدل الاكتفاء بأدوات التحليل التقليدية. ويمكن ربط هذه النماذج بقاعدة بيانات Iraq Credit Information System بما يسمح بتحديد احتمالية التعثر بدقة أكبر.

ثانياً: إعادة هيكلة إستراتيجيات تنوع المحفظة الائتمانية من خلال ربط القروض بقطاعات إنتاجية مستدامة (مثل الزراعة، الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية) بدل التركيز على القطاعات الاستهلاكية أو العقارية فقط. هذا التنوع يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط ويزيد من دور المصارف في دعم التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: إنشاء وحدات متخصصة لإدارة القروض المتعثرة داخل المصارف (NPL Units) بحيث تتولى هذه الوحدات استخدام أدوات كمية لقياس المخاطر بشكل دوري، مع اعتماد أنظمة إنذار مبكر (Early Warning Systems) تتابع مؤشرات التعثر (مثل نسب السداد المتأخر أو تراجع التدفقات النقدية للمقترضين).

رابعاً: تطوير السياسات الائتمانية عبر دمج معايير (Basel III) و (IFRS 9) الخاصة بتصنيف المخاطر وتكوين المخصصات، وربطها بآليات عملية لمراقبة جودة الأصول المصرفية. هذا من شأنه أن يقلل من تراكم القروض المتعثرة ويحافظ على استقرار رأس المال.

خامساً: التأكيد على دور السلطات الرقابية، مثل البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية، في إلزام المصارف بالإفصاح الدوري عن مستويات القروض المتعثرة (NPLs) وتكوين المخصصات بشكل شفاف، بما يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويجذب المستثمرين.

سادساً: ضرورة تبني سياسات حكومية مستقرة تتجنب التدخلات السياسية غير المدروسة مثل قرارات إطفاء الديون، مع تعزيز القوانين والإجراءات القضائية التي تسهل عملية تحصيل القروض المتعثرة، بما يرفع من جودة المحفظة الائتمانية.

- الإقرار بالشكر (Acknowledgements):
لا يوجد
- التمويل (Funding):
لم يتم تمويل هذه الدراسة من قبل أي جهة .
- إفصاحات المؤلف (Author Disclosures):
تضارب المصالح (Conflict of interest)
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب في المصالح أو إفصاحات ذات صلة بهذا البحث.
- اسهامات المؤلفين (Author contributions)
تم انجاز كامل البحث من قبل الباحث
- توافر البيانات (Data availability).
تم إتاحة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على مستودع (Mendeley) عبر الرابط الآتي:
- <https://doi.org/10.17632/jsdfjptc5h.1>
- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة (Ethical Approval and Consent to Participate)
لا ينطبق Not applicable
- الموافقة على النشر (Consent for Publication)
يوافق الباحثان على النشر.

References

- Akhter, N. (2023). Determinants of commercial bank's non-performing loans in Bangladesh: An empirical evidence. *Cogent Economics and Finance*, 11(1), 1-19. <https://doi.org/10.1080/23322039.2023.2194128>
- Al-Aaraji, S. T. S. (2024). The Impact of Cash Liquidity and Financial Leverage on The Performance of Iraqi Banks: A Comparative Study Between Islamic and Conventional Banks. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 30(143), 389-404. <https://doi.org/10.33095/40xmbq39>
- Alnabulsi, K., Kozarević, E., & Hakimi, A. (2023). Non-Performing Loans and Net Interest Margin in the MENA Region: Linear and Non-Linear Analyses. *International Journal of Financial Studies*, 11(2), 1-17. <https://doi.org/10.3390/ijfs11020064>
- Biørn, E. (2016). *Econometrics of Panel Data: Methods and Applications*. 1st Edition. Oxford University, United Kingdom. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198753445.001.0001>

- Çollaku, B., & Aliu, M. (2021). Impact of Non-Performing Loans on Bank's Profitability: Empirical Evidence from Commercial Banks in Kosovo. *Journal of Accounting Finance and Auditing Studies (JAFAS)*, 7(3), 226-242. <https://doi.org/10.32602/JAFAS.2021.027>
- Do, H., Ngo, T & Phung, Q. (2020). The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks: Case of Vietnam. *Accounting*, 6(3), 373-386. <http://dx.doi.org/10.5267/j.ac.2020.1.001>
- Erdas, M. L., & Ezanoglu, Z. (2022). How Do Bank-Specific Factors Impact Non-Performing Loans: Evidence from G20 Countries. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 11(2), 97–122. <https://doi.org/10.2478/jcbtp-2022-0015>
- Fraser, L. M., & Ormiston A. (2023). *Understanding Financial Statements*. Pearson Education Limited, 12th Edition, United Kingdom, London.
- Gabriel, O., Victor, I. E., & Innocent, I. O. (2019). Effect of Non-Performing Loans on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. *American International Journal of Business and Management Studies*, 1(2), 1–9. <https://doi.org/10.46545/aijbms.v1i2.115>
- Golin, J., & Delhaise, P. (2013). *The bank credit analysis handbook: A guide for analysts, bankers and investors*. Second Edition, Wiley.
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics*. 5th Edition, McGraw-Hill/Irwin.
- Huljak, I., Martin, R., Moccero, D., & Pancaro, C. (2022). Do non-performing loans matter for bank lending and the business cycle in euro area countries?. *Journal of applied economics*, 25(1), 1050-1080. <https://doi.org/10.1080/15140326.2022.2094668>
- International Monetary Fund (IMF). (2019). *Financial Soundness Indicators Compilation Guide Prepublication Draft*. Washington.
- Iraq stock exchange (ISX). (2025). <http://www.isx-iq.net/isxp>
- Jolevski, L. (2017). Non-performing loans and profitability indicators: The case of the Republic of Macedonia Standard-Nutzungsbedingungen. *Journal of Contemporary Economic and Business Issues*, 4(2), 5–20. <https://hdl.handle.net/10419/193475>
- Karim, R., Roshid, M. M., Shamme, F. B., & Hasan, M. M. (2023). Non-performing Loans and Bank Profitability: Evidence from Bangladesh. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 11(4), 95–102. <https://doi.org/10.20525/ijfbs.v11i4.2314>
- Khan, M. A., Siddique, A., & Sarwar, Z. (2020). Determinants of non-performing loans in the banking sector in developing state. *Asian Journal of Accounting Research*, 5(1), 135-145. <https://doi.org/10.1108/AJAR-10-2019-0080>
- Kingu, P. S., Macha, S., & Gwahula, R. (2018). Impact of Non-Performing Loans on Bank's Profitability: Empirical Evidence from Commercial Banks in Tanzania. *International Journal of Scientific Research and Management*, 6(01), 71-79. <https://doi.org/10.18535/ijstrm/v6i1.em11>
- Kwashie, A. A., Baidoo, S. T., & Ayesu, E. K. (2022). Investigating the impact of credit risk on financial performance of commercial banks in Ghana. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2109281.

- <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2109281>
Lessambo, F. I. (2022). *Financial Statements: Analysis, Reporting and Valuation*. Second Edition, Palgrave Macmillan, Springer Nature Switzerland.
- <https://doi.org/10.1007/978-3-031-15663-2>
Martiningtias, C. R., & Nitinegeri, D. T. (2020). The Effect of Non-Performing Loans on Profitability in Banking Sector in Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 151, 64-67.
- <https://doi.org/10.2991/aebmr.k.200915.016>
Mishkin, F. S. (1999). Global Financial Instability: Framework, Events, Issues. *Journal of Economic Perspectives*. American Economic Association, 13(4), 3-20.
- <https://doi.org/10.1257/jep.13.4.3>
Frederic S. Mishkin, 2000. Financial stability and the Macroeconomy, Economics wp09, Department of Economics, *Central bank of Iceland*. (9), 1–35.
- <https://ideas.repec.org/p/ice/wpaper/wp09.html>
Mishkin, F. S. (2004). *The economics of money, banking, and financial markets*. 7th ed., Pearson Publications Company, Appendix 2 to Chapter 9.
- Mishkin, F. S. (2015). *Macroeconomics: policy and practice*. 2nd Edition, Tokyo: Pearson.
- Monokroussos, P., Gortsos, C. (2017). *Non-Performing Loans and Resolving Private Sector Insolvency*. Springer International Publishing - Palgrave Macmillan.
- <https://doi.org/10.1007/978-3-319-50313-4>
Xingyu, N. (2022). *Non-Performing Loans Impact on Bank Efficiency: An Empirical Analysis on Chinese State-Owned Banks* (Master's thesis, ISCTE-Instituto Universitario de Lisboa (Portugal)).
- Ogundele, O. S., & Nzama, L. (2025). Risk Management Practices and Financial Performance: Analysing Credit and Liquidity Risk Management and Disclosures by Nigerian Banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 18(4), 198. <https://doi.org/10.3390/jrfm18040198>
- Pesaran, M. H. (2021). General diagnostic tests for cross-sectional dependence in panels. *Empirical economics*, 60(1), 13-50.
- <https://doi.org/10.1007/s00181-020-01875-7>
Pesaran, M.H. (2015). *Time Series and Panel Data Econometrics*. 1st Edition, Oxford University Press.
- Radiojevic, N., & Jovovic, J. (2017). Examining of Determinants of Non-Performing Loans. *Prague Economic Papers*, 26(3), 300-316.
- <https://doi.org/10.18267/j.pep.615>
Rokhmat, N., Zulaihati, S., & Susanti, S. (2023). The Effect of Deposits and Non-performing loans on bank profitability: (Case Study on Conventional Commercial Banks listed on the Indonesia Stock Exchange for the period 2015 - 2021). *Journal of Management, Accounting, General Finance and International Economic Issues*, 2(2), 416–435.
- <https://doi.org/10.55047/marginal.v2i2.548>

- Saleh, I., & Abu Afifa, M. (2020). The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market. *Cogent Economics & Finance*, 8(1), 1814509.
<https://doi.org/10.1080/23322039.2020.1814509>
- Soumia Lotfy. (2017). The implications of loan defaults on bank performance and economic activity. *Arab Monetary Fund*.
<https://www.amf.org.ae/sites/default/files>
- Stock, J. H., & Watson, M. W. (2020). *Introduction to Econometrics*, Fourth Edition. Pearson.
- Uddin, M. K. (2022). The Effect of Non-Performing Loan on State-owned Commercial Banks' Profitability with Operating Efficiency as Mediating Variable. *European Journal of Business and Management Research*, 7(3), 216–223.
<https://doi.org/10.24018/ejbmr.2022.7.3.1446>
- Uddin, M. K. 2022, Effect of Leverage, Operating Efficiency, Non-Performing Loan, and Capital Adequacy Ratio on Profitability of Commercial Banks in Bangladesh, *European Journal of Business and Management Research*, 7(3), 289-295. <https://doi.org/10.24018/ejbmr.2022.7.3.1463>
- Verbeek, M. (2021). *Panel Methods for Finance: A Guide to Panel Data Econometrics for Financial Applications*. Berlin, Boston: De Gruyter. <https://doi.org/10.1515/9783110660739>

السيرة الذاتية المختصرة للمؤلف (Author's Biography)

صبيان طارق سعيد الأعرجي: مدرس مساعد في الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الانبار، تشمل اهتماماته البحثية حول الاقتصاد المالي والمصرفي الى جانب تحليل نماذج القياس الاقتصادي للسلاسل الزمنية والبيانات المزدوجة، له اعمال بحثية منشورة في مجلات علمية محكمة.